مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٣٦١**

الثلاثاء، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهيغا	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
الأعضاء:	الإتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد إستريميه
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جنوا
	غانا	السيد كرستيان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتُن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

06-22792 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه مجلس الأمن في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة أنجيلا كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة أنجيلا كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة كين (تكلمت بالانكليزية): حدثت تطورات مثيرة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في هذا الشهر، شملت الحالة المرضية الخطيرة لرئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون وانتصار قائمة حماس للتغيير والتجديد في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني قبل بضعة أيام فقط.

واجتمعت الأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية البارحة في لندن. ولم تشكل حكومة فلسطينية بعد. وفي هذه الظروف، أثق في أن المجلس سيتفهم إذا ما اقتصرت في كلامي على الإدلاء بملاحظات موجزة ووقائعية.

ولأبدأ أولا بالتطورات السياسية الإسرائيلية. فقد أصيب رئيس الوزراء شارون بجلطة حادة في ٣ كانون الثاني/يناير. ولا يزال راقدا في المستشفى بالقدس في حالة خطيرة للغاية ولكنها مستقرة. ولا يزال الأمين العام يأمل في تعافيه.

وسرعان ما تولى نائب رئيس الوزراء إيهود أولمرت المسؤولية بصفته رئيسا للوزراء بالنيابة، ووافق الكنيست على توليه ذلك المنصب في ١٦ كانون الثاني/يناير. وأعلن السيد أولمرت التزام إسرائيل بالتوصل إلى تسوية للصراع وفقا لخارطة الطريق، بينما ترك الإمكانية مفتوحة لاتخاذ مزيد من التدابير الأحادية الطرف في الضفة الغربية.

وأود أن أنتقل إلى التطورات السياسية الفلسطينية. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أجريت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في جميع أرجاء غزة والضفة الغربية – بما في ذلك القدس الشرقية – بعد أن وافقت الوزارة الإسرائيلية على السماح بتصويت ٣٠٠ ٦ شخص من حوالي ٠٠٠ ١٢٠ ناخب مؤهل في ستة مكاتب للاقتراع، تمشيا مع السوابق التي وضعتها اتفاقات أوسلو وانتخابات عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٥. وعموما، أدلى ٧٧ في المائة من الناخبين المسجلين بأصواتهم لانتخاب مجلس تشريعي جديد.

وراقب الانتخابات حوالي ٠٠٠ ٢٠ مراقب وطني و ٠٠٠ ١ مراقب دولي، بما في ذلك بعثات من الاتحاد الأوروبي، ومعهد كارتر الوطني الديمقراطي، وكندا. وعموما خلص المراقبون إلى أن الحملة الانتخابية جرت في مناخ هادئ نسبيا، بغياب الخطب الاستفزازية. وقامت السلطات الإسرائيلية عموما بتيسير التنقل عبر نقاط التفتيش لتسهيل حرية الحركة في يوم الانتخابات، رغم أن المرشحين والعاملين في الحملة الانتخابية وموظفي الانتخابات

لم يتمكنوا أحيانا من الانتقال بارتياح عبر مراكز التفتيش خلال فترة الحملة.

وأجرى الأمين العام، الذي أصدر رسالة شخصية لدعم الشعب الفلسطيني قبل الانتخابات، اتصالا هاتفيا برئيس السلطة الفلسطينية عباس ليهنئه والشعب الفلسطيني بمناسبة الوصول إلى هذا المعلم البارز في بناء المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية.

ووفقا للنتائج الرسمية التي أعلنتها اللجنة المركزية للانتخابات، فازت قائمة التغيير والإصلاح بأغلبية تتألف من ٧٤ مقعدا. وفازت قائمة فتح بـ ٤٥ مقعدا، وذهبت الـ ١٣ مقعدا المتبقية إلى الأحزاب الصغيرة والمستقلين.

وأوضح الرئيس عباس أنه سيبدأ على الفور إجراء مشاورات بشأن إقامة حكومة جديدة. وفي إشارة إلى الواجبات والمسؤوليات التي تقع عاتقها، ذكر الرئيس

> ”الاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية بدءا من اتفاقات أوسلو وقرارات مؤتمر القمة العربية وانتهاء بالقرارات التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ولا سيما خارطة الطريق باعتبارها الإطار الوحيد المطروح الآن للتنفيذ“.

وأعرب قادة حماس عن رغبتهم في استكشاف تشكيل حكومة تعمل فيها قائمة التغيير والإصلاح مع الجماعات الأخرى التي تمثل الشعب الفلسطيني. ولا تزال المشاورات بشأن تشكيل الحكومة جارية.

وأود أن أنتقل الآن إلى اجتماع المجموعة الرباعية في لندن. ففي الليلة الماضية اجتمع الأمين العام بزملائه الأطراف في المجموعة الرباعية في لندن لمناقشة الحالة السياسية عقب الانتخابات، ولمعالجة الأزمة المالية الفلسطينية الملحة والنظر في المضي قدما فيما يتعلق بأداء القطاع الأمني والإصلاح. واستمعت المجموعة الرباعية إلى إحاطة من المبعوث الخاص للمجموعة جيمس ولفنسون والمنسق الأمريكي للأمن كيث دايتون. وأدلى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أيضا بانطباعاته بعد أن ترأس بعثة مراقبة الانتخابات الأخيرة.

وقد هنأت المجموعة الرباعية الشعب الفلسطيني بعملية الانتخابات التي كانت حرة ونزيهة وآمنة. ورحبت بإعادة تأكيد الرئيس عباس على أن السلطة الفلسطينية ملتزمة بخريطة الطريق، والترتيبات والالتزامات السابقة بين الطرفين، والتوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تقوم على أساس وجود دولتين. وأعربت المجموعة الرباعية عن رأيها في أنه يجب على جميع الأعضاء في أي حكومة فلسطينية مقبلة الالتزام باللاعنف، والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق.

وناقشت المجموعة الرباعية، المدركة لاحتياجات الشعب الفلسطيني، موضوع المساعدة المقدمة إلى السلطة الفلسطينية. فأعربت المجموعة أولا عن قلقها إزاء الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وحثت على اتخاذ تدابير لتيسير عمل الحكومة المؤقتة لإشاعة الاستقرار في التمويل العام، آخذة في الحسبان المعايير الإصلاحية القائمة للمساءلة المالية. ثانيا، خلصت المجموعة الرباعية إلى أنه لا بد للمساعدة المستقبلية المقدمة إلى أي حكومة أن تُستعرض من قبل المانحين إزاء التزام تلك الحكومة بمبادئ اللاعنف، والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق.

أنتقل الآن إلى مسائل أخرى. بالرغم من أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ساعدت على حفظ النظام خلال الانتخابات الأخيرة، وقعت حوادث أمنية عديدة خطيرة ومتنوعة خلال فترة التقرير، العديد منها في قطاع غزة أو منطلقة منه. وأكدت تلك الحوادث على ضرورة ضمان السلطة الفلسطينية لسيادة القانون والنظام واتخاذ

إجراءات لمكافحة الإرهاب، على نحو ما كررت تأكيده المجموعة الرباعية البارحة. وشملت الأحداث عمليات اختطاف وهجمات على مبان ومنشآت رسمية واختراقات للحدود بين غزة ومصر، وإطلاق صواريخ القسّام على جنوب إسرائيل والتفجيرات الانتحارية التي أعلن الجهاد الإسلامي مسؤوليته عنها.

وردت إسرائيل على الهجمات الإرهابية وإطلاق الصواريخ بتشديد نظام الإغلاق، وتوجيه ضربات جوية إلى مناطق في قطاع غزة، والقيام بعمليات برية قاتلة في الضفة الغربية وتنفيذ عمليات قتل مستهدفة. وقد استمر بناء الحاجز وتسوية الأرض في المناطق الفلسطينية المحتلة، بالرغم من الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أمر وزير الدفاع الإسرائيلي باستئناف العمل على ثلاثة قطاعات من الحاجز في القدس، كانت قد جُمدت في وقت سابق بعد صدور أمر من المحكمة الإسرائيلية العليا. وعلاوة على ذلك، أُصدرت تصريحات بأثر رجعي لبناء مستوطنة ''مودعين إلِّت'' في منطقة ماتِتياهو الشرقية، وهي تبنى على أرض تعود ملكيتها إلى قرية ''بِلعين'' الفلسطينية. وأكدت المجموعة الرباعية مجددا، في جلستها التي عقدت يوم أمس، على وجهة نظرها بأن توسيع المستوطنات يجب أن يوقف وعلى شواغلها إزاء مسار الجدار العازل. وأحاطت علما بالبيانات الأخيرة للقائم بأعمال رئيس الوزراء أولمرت بأن إسرائيل سوف تستمر في عملية إزالة نقاط الاستيطان الأمامية المقامة بدون إذن.

ودفعت مقاومة بلاغات الإجلاء الصادرة بحق ثماني عائلات مستوطنين، تعيش في سوق الجملة في الخليل، دفعت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى إصدار إعلان باعتبار الحي اليهودي في الخليل منطقة عسكرية مغلقة في ١٦ كانون الثاني/يناير. وسحب الإعلان بعد ثلاثة أيام، بعد أن وعد المستوطنون بالمحافظة على النظام. وأعلنت قوات الأمن عن تأجيل إخلاء سوق الجملة في الخليل ونقطة الاستيطان الأمامية في أمونا إلى ما بعد إجراء الانتخابات الفلسطينية.

أود الآن أن أنتقل إلى لبنان. ونظرا للتقرير الأخير والإحاطة الإعلامية التي قدمت إلى المجلس عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (قوة يونيفيل)، لن أخوض في التفاصيل بشأن الحالة على امتداد الخط الأزرق. وكانت أربعة صواريخ كاتيوشا قد أطلقت من لبنان وسقطت ثلاثة منها في الجليل، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، وسببت أضرارا بالغة في الممتلكات في بناية شقق سكنية في كريات شمونة. وردت إسرائيل بضبط النفس. ووقع ١٧ انتهاكا جويا للخط الأزرق من جانب إسرائيل منذ الإحاطة الإعلامية السابقة. ولم يرد لبنان على أي من تلك الانتهاكات. وبالإضافة إلى جهود قوة يونيفيل المبذولة في الميدان، استمر المنسق الخاص والممثل الشخصي للأمين العام بإجراء المشاورات من أجل استكشاف سبل تخفيف حدة التوتر على امتداد الخط الأزرق.

وواصل رئيس الوزراء، السيد السنيورة، تعزيز جهوده لضمان الوحدة الوطنية. وتجري المناقشات بين مختلف الأحزاب اللبنانية لحل الخلافات القائمة بينها حاليا. وحدثت تحركات إيجابية نحو الشروع في حوار وطني، وأقر الجميع بضرورة ذلك الحوار.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، وصل إلى لبنان المفوض الجديد للجنة التحقيق الدولية المستقلة، السيد سيرغي براميرتس، لتولي مهام منصبه الجديد. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، سيقدم السيد براميرتس مساعدة اللجنة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما يتعلق بالتحقيقات التي تجريها في الهجمات الإرهابية التي وقعت منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

وقام السيد نيكولاس ميشيل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، بزيارة إلى بيروت يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وكان غرض الزيارة أن يناقش مع

السلطات اللبنانية طبيعة ونطاق المساعدة الدولية اللازمة لإنشاء محكمة ذات سمة دولية بموجب ولاية مجلس الأمن للأمين العام الواردة في القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥). وكانت الاجتماعات التي عقدت بناءة ومفيدة، ويعتقد السيد ميشيل بوجود قاعدة عريضة من التأييد لإنشاء محكمة ذات سمة دولية. وأعرب للسلطات اللبنانية عن تقديره العميق للمناخ الإيجابي للمناقشات واستمد التشجيع من الالتزام العام الذي أبدي بالمضي قدما. وستواصل الأمم المتحدة خلال الأيام والأسابيع القادمة تعاونها الوثيق مع السلطات اللبنانية بشأن هذه المسألة.

اسمحوا لي أن أختتم بما يلي. لقد أكدت المجموعة الرباعية مجددا مساء أمس، أننا يجب أن نظل ملتزمين بالمبادئ المكرسة في خارطة الطريق، وبتسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي – الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وستواصل الأمم المتحدة العمل بدون كلل، من خلال المجموعة الرباعية وبالتشاور الوثيق مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، من أجل بلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة كين على إحاطتها الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو الأعضاء إلى مشاورات غير رسمية لكي نواصل مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.